

أبرز التطورات الاقتصادية

الربع الرابع 2024م



البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank



البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank



للمراسلات والاستفسارات

عنوان البريد:

البنك المركزي السعودي
ص.ب. 2992، الرياض 11169
المملكة العربية السعودية

هاتف: 4633000 - 11 (+966)

البريد الإلكتروني: info@sama.gov.sa

ولمتابعة أحدث ما ينشره البنك المركزي السعودي من تقارير، وتعليمات المؤسسات المالية التي يشرف عليها، ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات الربعية وغير ذلك، يرجى زيارة موقع البنك على الإنترنت بالعنوان التالي:

<http://www.sama.gov.sa>

المركز الرئيسي للبنك المركزي وفروعه:

المركز الرئيسي: الرياض.

الفروع: مكة المكرمة، المدينة المنورة، الرياض، جدة، الدمام، الطائف، بريدة، جازان، تبوك، أبها.

المحتويات

4

الملخص التنفيذي

5

أبرز المؤشرات الاقتصادية

6

القسم الأول: أبرز التطورات الاقتصادية

6

1-1 تطورات الاقتصاد العالمي وآفاقه

6

2-1 التضخم العالمي

7

3-1 آفاق الاقتصاد السعودي

8

القسم الثاني: أداء الاقتصاد السعودي

8

1-2 القطاع الحقيقي والأرقام القياسية

11

2-2 القطاع العام

12

3-2 القطاع الخارجي

13

4-2 القطاع النقدي والمصرفي

15

5-2 القطاع المالي

17

6-2 أبرز التطورات في قطاع التقنية المالية للربع الرابع 2024م

الملخص التنفيذي

تشير توقعات صندوق النقد الدولي (يناير 2025م) إلى استقرار نمو الاقتصاد العالمي على الرغم من استمرار حالة عدم اليقين تجاه السياسات النقدية، ومدى تأثير الاضطرابات الجيوسياسية والتجارية في الاقتصاد العالمي. ومن جانب آخر، من المتوقع استمرار تراجع التضخم العالمي إلى 4.2 في المئة في عام 2025م وإلى 3.5 في المئة في عام 2026م.

وعلى صعيد التطورات المحلية، أسهمت جهود المملكة التنموية في توسع الأنشطة غير النفطية للناجح المحلي الإجمالي الحقيقي، وتحقيقها نموًا سنويًا بمقدار 4.7 في المئة، إضافةً إلى نمو الأنشطة النفطية بنسبة 3.4 في المئة على أساس سنوي، وذلك حسب البيانات الأولية للربع الرابع من عام 2024م. وفي سياق آخر، سجّل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الرابع من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا نسبته 1.9 في المئة مدفوعًا بارتفاع قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى. أما بالنسبة لسوق العمل، فقد بلغ معدل البطالة للسعوديين 7.8 في المئة خلال الربع الثالث من عام 2024م.

وفي الربع الرابع من عام 2024م، سجل إجمالي الإيرادات الفعلية للميزانية انخفاضًا سنويًا مقداره 15.4 في المئة، كما انخفض إجمالي المصروفات الفعلية للميزانية بنسبة 8.7 في المئة على أساس سنوي.

وبالنسبة للتجارة الخارجية، سجلت قيمة الصادرات في الربع الثالث من عام 2024م انخفاضًا سنويًا بنسبة 7.7 في المئة لتبلغ نحو 276.5 مليار ريال، وكان ذلك نتيجةً لانخفاض قيمة الصادرات النفطية بنحو 14.9 في المئة مع ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية بنحو 7.6 في المئة. من جانب آخر، سجلت قيمة الواردات ارتفاعًا سنويًا بنسبة 11.4 في المئة لتبلغ نحو 217.3 مليار ريال.

ومن جانب التطورات النقدية والمصرفية، فقد واصل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3)، والمكون من النقد المتداول خارج المصارف وإجمالي الودائع لدى المصارف، نموه الإيجابي في الربع الرابع من عام 2024م بنسبة 8.8 في المئة على أساس سنوي ليبلغ 2,921.5 مليار ريال. وبالنسبة للائتمان المصرفي، فقد سجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 14.4 ليبلغ 2,955.6 مليار ريال.

وفي نهاية الربع الرابع من عام 2024م، سجل مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) ارتفاعًا سنويًا بنحو 0.6 في المئة ليبلغ 12,036.5 نقطة. أما بالنسبة لقطاع التمويل، فقد شهد نموًا إيجابيًا مع ارتفاع إجمالي الائتمان الممنوح من شركات التمويل في الربع الرابع من عام 2024م بنسبة 13.6 في المئة.

وضمن إطار الجهود التي يبذلها البنك المركزي السعودي لتطوير القطاع المالي وتقديم أفضل المنتجات والخدمات المالية وتحسين التجربة المصرفية، شهد الربع الرابع من عام 2024م عدة تطورات شملت الترخيص لعدد من الشركات في عدة مجالات، إضافةً إلى إصدار «مبادئ الالتزام» و «مبادئ المراجعة الداخلية» لشركات التمويل وشركات إعادة التمويل العقاري.

أبرز المؤشرات الاقتصادية:

التوقعات الاقتصادية

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي (آفاق الاقتصاد السعودي)	2025م	2026م
	↑ 3.3%	↑ 4.1%

المصدر: صندوق النقد الدولي، يناير 2025م.

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي (آفاق الاقتصاد العالمي)	2025م	2026م
	↑ 3.3%	↑ 3.3%

المصدر: صندوق النقد الدولي، يناير 2025م.

القطاع الحقيقي

النمو السنوي	النمو الربعي (بالتعديلات الموسمية)	النشطة غير النفطية
↑ 4.7%	↑ 1.6%	

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الربع الرابع 2024م.

النمو السنوي	النمو الربعي (بالتعديلات الموسمية)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
↑ 4.5%	↑ 0.5%	

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الربع الرابع 2024م.

الربع الرابع 2024م (نقطة مئوية)	مؤشر مديري المشتريات	الربع الرابع 2023م (نقطة مئوية)
58.1		57.8

المصدر: بنك الرياض، الربع الرابع 2024م.

التغير السنوي	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	التغير الربعي
↑ 1.9%		↑ 0.6%

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الربع الرابع 2024م.

التغير السنوي (نقطة مئوية)	معدل البطالة للسعوديين	التغير الربعي (نقطة مئوية)
↓ 1.0	7.8%	↑ 0.7

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الربع الثالث 2024م.

النمو السنوي	مؤشر الإنتاج الصناعي	النمو الربعي
↑ 2.9%		↓ 1.3%

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الربع الرابع 2024م.

القطاع العام

الدين الخارجي (النمو السنوي)	الدين العام	الدين الداخلي (النمو السنوي)
↑ 17.7%		↑ 14.6%

المصدر: وزارة المالية، الربع الرابع 2024م.

المصرفات (النمو السنوي)	المالية العامة	الإيرادات (النمو السنوي)
↓ 8.7%		↓ 15.4%

المصدر: وزارة المالية، الربع الرابع 2024م.

القطاع النقدي والمصرفي

النمو السنوي	النمو الربعي	الودائع المصرفية
↑ 8.9%	↓ 1.0%	

المصدر: البنك المركزي السعودي، الربع الرابع 2024م.

النمو السنوي	النمو الربعي	عرض النقود (ن3)
↑ 8.8%	↓ 0.8%	

المصدر: البنك المركزي السعودي، الربع الرابع 2024م.

القطاع المالي

النمو السنوي	النمو الربعي	الائتمان المقدم من شركات التمويل
↑ 13.6%	↑ 3.5%	

المصدر: البنك المركزي السعودي، الربع الرابع 2024م.

النمو السنوي	النمو الربعي	مؤشر السوق الرئيسية (تاسي)
↑ 0.6%	↓ 1.6%	

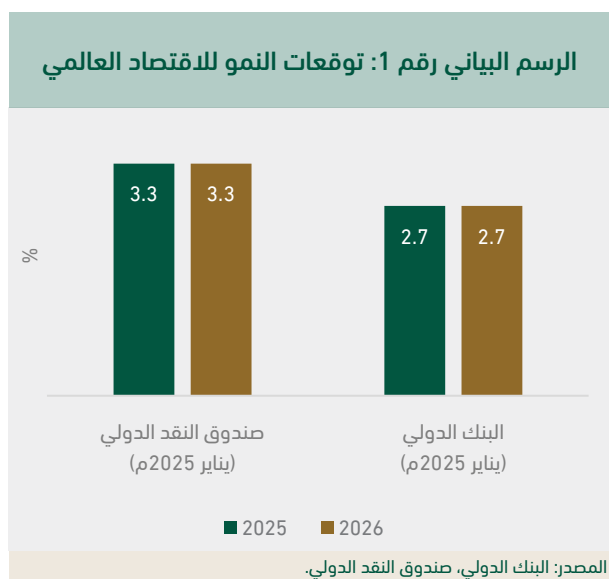
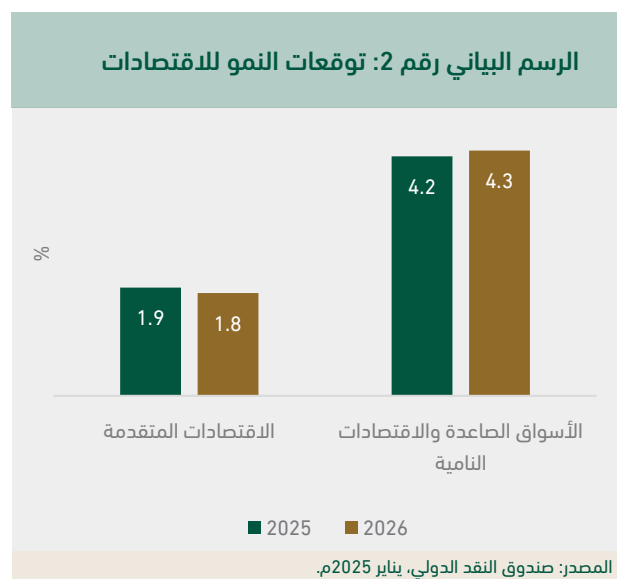
المصدر: تداول، الربع الرابع 2024م.

القسم الأول: أبرز التطورات الاقتصادية

1-1 تطورات الاقتصاد العالمي وآفاقه

تُشير توقعات صندوق النقد الدولي (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي-يناير 2025م) إلى استقرار نمو الاقتصاد العالمي على الرغم من تفاوت مستوى الأداء بين البلدان، في ظل استمرار حالة عدم اليقين تجاه السياسات النقدية، ومدى تأثير الاضطرابات الجيوسياسية والتجارية في الاقتصاد العالمي. واستمرت التوقعات لعام 2025م دون تغيير مقارنةً بتقرير أكتوبر 2024م، حيث تشير التوقعات إلى أن الاقتصاد العالمي سينمو بمقدار 3.3 في المئة خلال عام 2025م، وتأتي هذه النسبة بنمو طفيف مقداره 0.1 بالمئة مقارنةً بتوقعات تقرير أكتوبر 2024م. وتشير التوقعات أيضًا إلى نمو الاقتصاد العالمي بنحو 3.3 في المئة في عام 2026م، دون تغيير مقارنةً بتقديرات التقرير السابق. ويعود ذلك إلى رفع التوقعات في الولايات المتحدة، مقابل خفض التوقعات في الاقتصادات الكبرى الأخرى (الرسم البياني رقم 1).

في هذا الصدد، تشير التوقعات إلى ارتفاع معدلات نمو اقتصادات الدول المتقدمة بنسبة 1.9 في المئة في عام 2025م وبمقدار 0.1 نقطة مئوية مقارنةً بتقرير أكتوبر 2024م، في حين يُتوقع استقرار معدل النمو في عام 2026م عند 1.8 في المئة. وتجدر الإشارة إلى أن النمو في عام 2025م سيأتي مدفوعًا بنمو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، الذي من المتوقع أن يُسجل نموًا بنسبة 2.7 في المئة. وفي المقابل من المتوقع أن تشهد اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية نموًا قدره 4.2 في المئة لعام 2025م، وتأتي هذه النسبة دون تغيير مقارنةً بتوقعات التقرير السابق، وكذلك ستشهد نموًا نسبته 4.3 في المئة في عام 2026م بارتفاع قدره 0.1 نقطة مئوية عما كان متوقعًا في التقرير السابق (الرسم البياني رقم 2).



1-2 التضخم العالمي

تشير توقعات صندوق النقد الدولي (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي-يناير 2025م) إلى تباطؤ معدل التضخم العالمي خلال عامي 2025م و2026م عما كان عليه في عام 2024م، حيث يتوقع أن يُسجل معدل التضخم العالمي نحو 4.2 في المئة في عام 2025م ونحو 3.5 في المئة في عام 2026م بعد أن سجل 5.7 في المئة في عام 2024م. وعلى الرغم من تباطؤ تضخم أسعار السلع الأساسية إلا أن تضخم أسعار الخدمات لا يزال أعلى من متوسطه ما قبل جائحة كورونا (كوفيد - 19) في العديد من الاقتصادات وخاصة الولايات المتحدة ومنطقة اليورو. ومع ذلك، من المتوقع اقتراب معدل التضخم إلى المعدل المستهدف في الاقتصادات المتقدمة في وقت أقرب مقارنةً باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (جدول رقم 1).

جدول رقم 1: توقعات معدل التضخم للاقتصادات

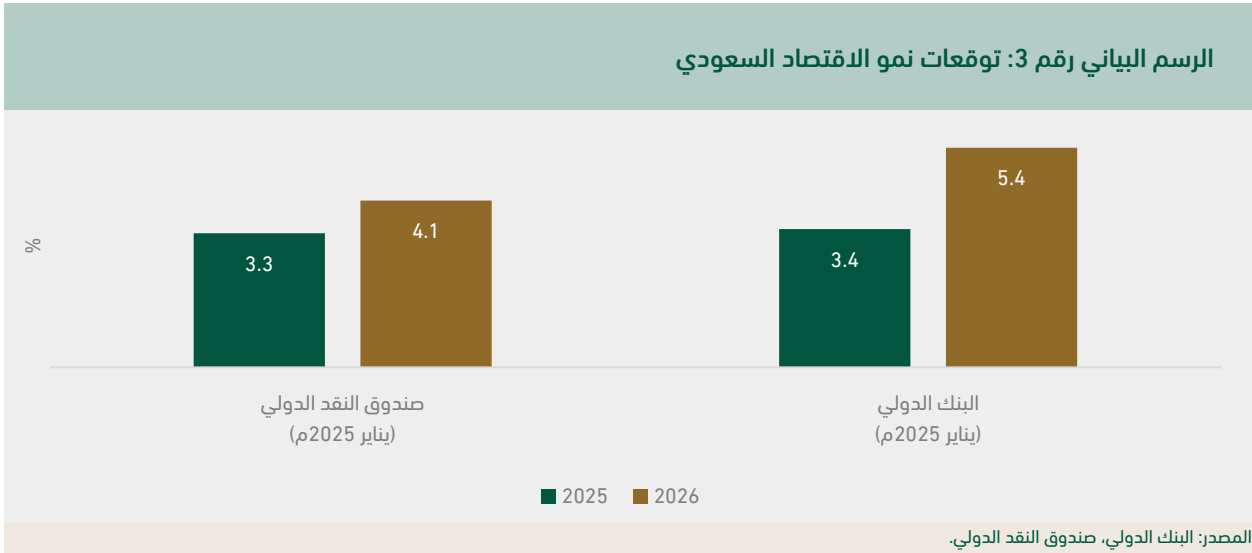
*2026	*2025	2024	معدل التضخم %
3.5	4.2	5.7	الاقتصاد العالمي
2.0	2.1	2.6	الاقتصادات المتقدمة
4.5	5.6	7.8	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

*توقعات.
المصدر: صندوق النقد الدولي، يناير 2025م.

3-1 آفاق الاقتصاد السعودي

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الاقتصاد السعودي نموًا بنحو 3.3 في المئة خلال عام 2025م، منخفضًا بنحو 1.3 نقطة مئوية مقارنةً بتقرير أكتوبر 2024م؛ وذلك نتيجةً للخفض الطوعي لإنتاج النفط. كما سيشهد العام 2026م نموًا قدره 4.1 في المئة، منخفضًا بنحو 0.3 نقطة مئوية مقارنةً بتوقعات التقرير السابق. كذلك، توقع البنك الدولي نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 3.4 في المئة في عام 2025م وبنحو 5.4 في المئة في عام 2026م (الرسم البياني رقم 3).

الرسم البياني رقم 3: توقعات نمو الاقتصاد السعودي



القسم الثاني: أداء الاقتصاد السعودي

1-2 القطاع الحقيقي والأرقام القياسية

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

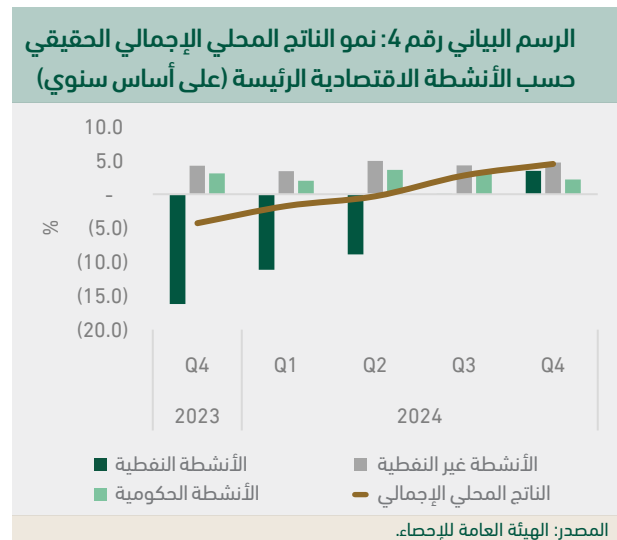
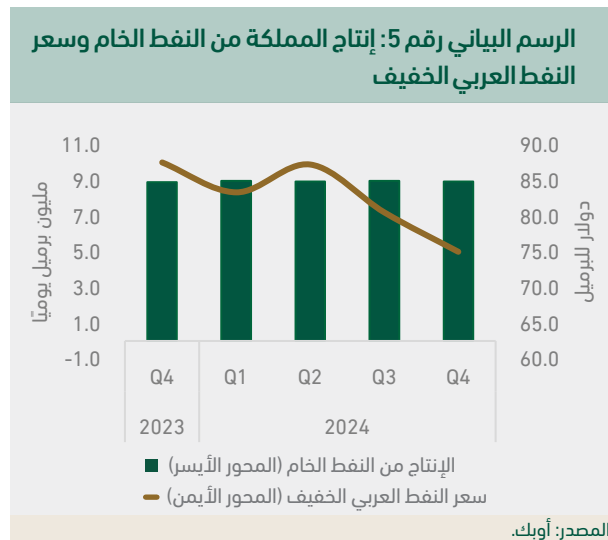
تشير البيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء للربع الرابع من عام 2024م إلى تسجيل **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** ارتفاعاً بنسبة 4.5 في المئة على أساس سنوي. ويُعزى هذا الارتفاع إلى نمو الأنشطة النفطية بنسبة 3.4 في المئة، كما سجلت الأنشطة غير النفطية نموًا سنويًا بنسبة 4.7 في المئة وأنشطة الخدمات الحكومية بنسبة 2.2 في المئة (الرسم البياني رقم 4).

وبالنظر إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة للربع الرابع من عام 2024م، سجلت **الأنشطة النفطية** ارتفاعاً سنويًا بنسبة 3.4 في المئة، في حين سجلت انخفاضاً ربعيًا بالتعديلات الموسمية بنسبة 1.5 في المئة، ويُعزى ذلك إلى خفض المملكة الطوعي لإنتاج النفط الخام بناءً على القرار المتفق عليه مع دول مجموعة أوبك+ والذي بدأ تطبيقه في يوليو من عام 2023م.

وفي جانب **تطورات النفط**، سجّل متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2024م انخفاضاً ربعيًا بنسبة 0.4 في المئة ليبلغ حوالي 8.9 مليون برميل يوميًا في حين سجل نموًا في الإنتاج على أساس سنوي بنسبة 0.4 في المئة. وسجّل متوسط سعر النفط العربي الخفيف خلال الربع الرابع من عام 2024م انخفاضاً سنويًا بنسبة 14.3 في المئة وانخفاضاً ربعيًا بنسبة 6.9 في المئة ليبلغ متوسط سعر البرميل 75.0 دولارًا (الرسم البياني رقم 5).

في المقابل، استمرت **الأنشطة غير النفطية** في التوسع والنمو في الربع الرابع من عام 2024م، حيث سجلت الأنشطة غير النفطية ارتفاعاً سنويًا بنسبة 4.7 في المئة، وارتفاعاً ربعيًا بالتعديلات الموسمية بنسبة 1.6 في المئة. ويُعزى هذا النمو إلى الاستمرار في تنفيذ برامج تحقيق رؤية السعودية 2030 والإستراتيجيات الخاصة بالمناطق والقطاعات والمشاريع الكبرى.

وارتفعت أيضًا **الأنشطة الحكومية** في الربع الرابع من عام 2024م بنسبة 2.2 في المئة على أساس سنوي، وسجلت ارتفاعاً ربعيًا بالتعديلات الموسمية بنسبة 0.6 في المئة.



الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي

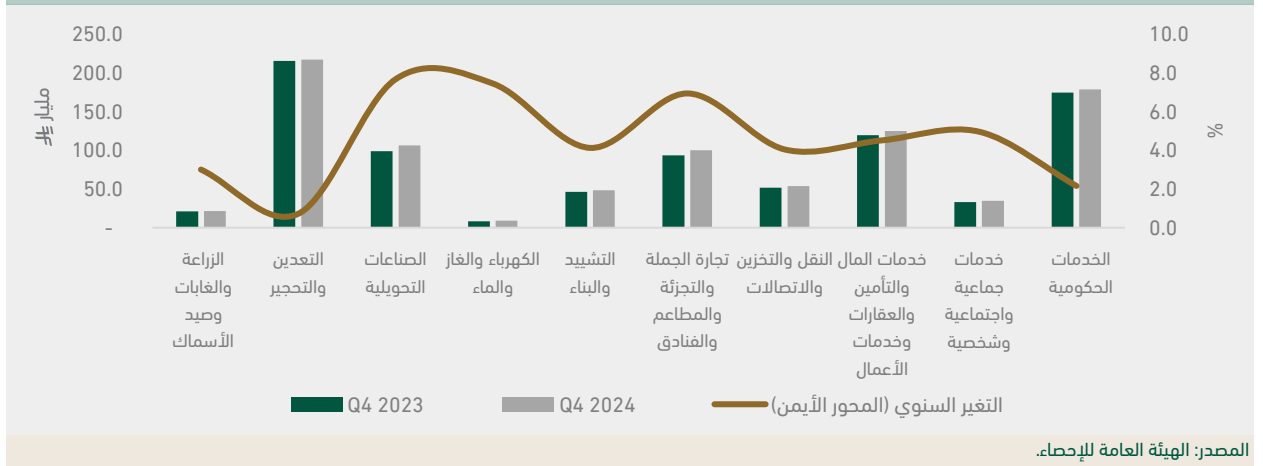
سجلت جميع الأنشطة الاقتصادية الرئيسية نموًا سنويًا في الربع الرابع من عام 2024م، مدفوعة بارتفاع نشاط الصناعات التحويلية بنسبة 7.6 في المئة على أساس سنوي، تلاها نشاط الكهرباء والغاز والماء بنسبة 7.4 في المئة، ثم نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة 6.9 في المئة (الرسم البياني رقم 6).

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

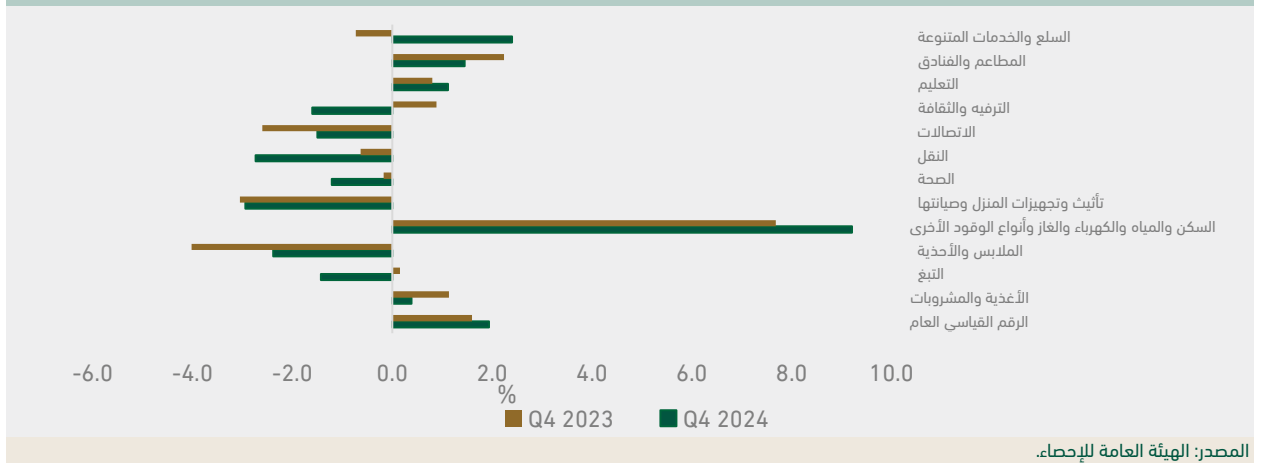
شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الربع الرابع من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا نسبته 1.9 في المئة، وحقق ارتفاعًا ربعيًا نسبته 0.6 في المئة، وسجل قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى أعلى نسبة ارتفاع بين الأقسام الرئيسية حيث ارتفع بنسبة 9.2 في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق، تلاه قسم السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 2.4 في المئة، وقسم المطاعم والفنادق بنسبة 1.4 في المئة، وقسم التعليم بنسبة 1.1 في المئة، فمقسم الأغذية والمشروبات بنسبة 0.4 في المئة.

وفي المقابل، سجل قسم تأييث وتجهيزات المنزل خلال الربع الرابع من عام 2024م أعلى نسبة انخفاض سنوي بين الأقسام الرئيسية بنسبة 2.9 في المئة، تلاه قسم النقل بنسبة 2.7 في المئة وقسم الملابس والأحذية بنسبة 2.4 في المئة، وقسم الترفيه والثقافة المتنوعة بنسبة 1.6 في المئة، وقسم الاتصالات بنسبة 1.5 في المئة، وقسم التبغ بنسبة 1.4 في المئة، وأخيرًا قسم الصحة بنسبة 1.2 في المئة (الرسم البياني رقم 7).

الرسم البياني رقم 6: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب نوع النشاط الاقتصادي



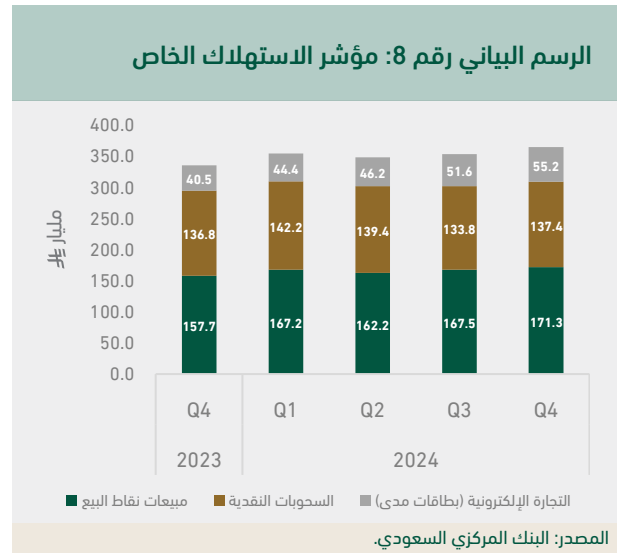
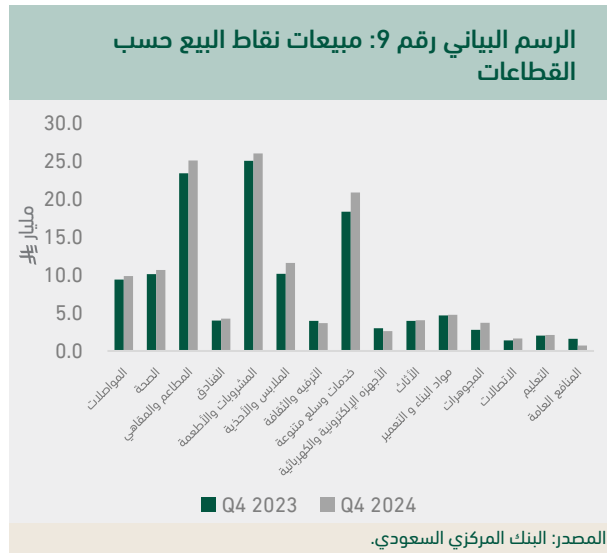
الرسم البياني رقم 7: معدل التغير السنوي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك



مؤشر الاستهلاك الخاص

تشير بيانات مؤشر الاستهلاك الخاص والمكوّن من مبيعات نقاط البيع، والسحوبات النقدية، والتجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى، إلى ارتفاع الاستهلاك خلال الربع الرابع من عام 2024م، حيث سجل المؤشر ارتفاعاً ربعياً يقدر بنحو 3.1 في المئة، في حين سجّل المؤشر نموًا سنويًا نسبته 8.6 في المئة. مدفوعًا بارتفاع مبيعات التجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى بنسبة 36.2 في المئة على أساس سنوي، وارتفاع مبيعات نقاط البيع بنسبة 8.6 في المئة على أساس سنوي، وكذلك سجلت السحوبات النقدية ارتفاعًا سنويًا نسبته 0.5 في المئة (الرسم البياني رقم 8).

وبالنظر لمبيعات نقاط البيع حسب القطاعات خلال الربع الرابع من عام 2024م، يُلاحظ أن عددًا من القطاعات حقق نموًا في المبيعات، حيث سجل قطاع المجوهرات، وقطاع الاتصالات، وقطاع الملابس والأحذية أعلى نسب نمو سنوي بنحو 34.6 في المئة و18.6 في المئة و14.3 في المئة على التوالي، في حين سجلت مبيعات قطاع المنافع العامة، وقطاع الأجهزة الإلكترونية والكهربائية، وقطاع الترفيه والثقافة، انخفاضًا سنويًا في النمو بنسبة 55.4 في المئة و12.3 في المئة و6.8 في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 9).



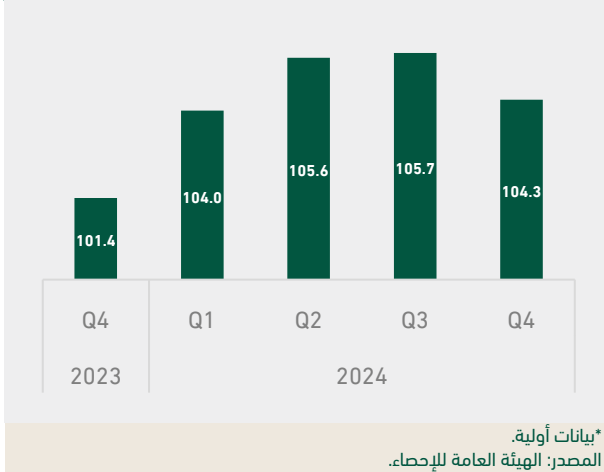
مؤشر مديري المشتريات

سجل متوسط مؤشر مديري المشتريات نحو 58.1 نقطة في الربع الرابع من عام 2024م، حيث استمر النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص غير النفطي في منطقة التوسع في نهاية الربع الرابع من عام 2024م، ويأتي ذلك نتيجة لتحسن ظروف التشغيل، وزيادة الطلبات الجديدة بأسرع وتيرة وخاصة خلال شهر ديسمبر من عام 2024م، مما ساهم في رفع مستويات النشاط التجاري والمخزون، بالإضافة إلى دور السوق الأجنبية في تعزيز زخم المبيعات (الرسم البياني رقم 10).

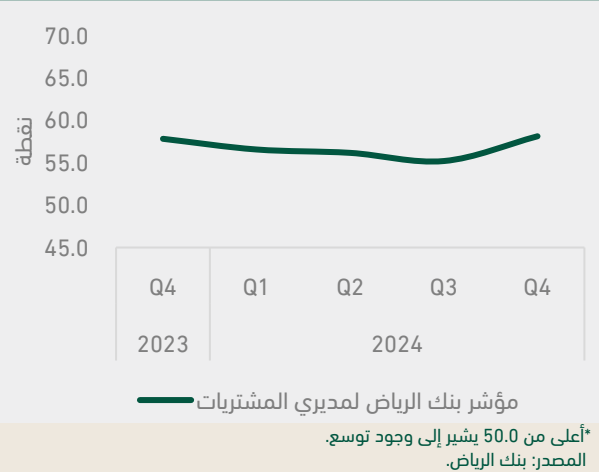
مؤشر الإنتاج الصناعي

سجل الرقم القياسي العام للإنتاج الصناعي في الربع الرابع من عام 2024م نموًا سنويًا بنسبة 2.9 في المئة، مدفوعًا بارتفاع الأنشطة النفطية - التي تشكل نسبة 75.0 في المئة من وزن المؤشر - بنحو 2.9 في المئة على أساس سنوي، والذي يأتي نتيجة لارتفاع نشاط صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة بنسبة 15.9 في المئة على أساس سنوي. وكذلك، سجلت الأنشطة غير النفطية - التي تشكل ما نسبته 25.0 في المئة من وزن المؤشر - ارتفاعًا سنويًا بنسبة 2.8 في المئة. وبالنظر إلى الأنشطة الفرعية غير النفطية، فقد سجل نشاط إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها ارتفاعًا سنويًا بنسبة 6.5 في المئة، ونشاط الصناعة التحويلية ارتفاعًا سنويًا بنسبة 2.9 في المئة، ونشاط إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء ارتفاعًا سنويًا بنسبة 1.2 في المئة (الرسم البياني رقم 11).

الرسم البياني رقم 11: مؤشر الإنتاج الصناعي*



الرسم البياني رقم 10: مؤشر مديري المشتريات*



سوق العمل

بلغ معدل البطالة الإجمالي في الربع الثالث من عام 2024م نحو 3.7 في المئة، والذي يعد أقل بنحو 0.5 نقطة مئوية مقارنةً بالربع نفسه من العام السابق. وبلغ معدل البطالة للسعوديين 7.8 في المئة بانخفاض قدره 1.0 نقطة مئوية على أساس سنوي، مدفوعًا بانخفاض معدل البطالة بين الإناث بنسبة 3.0 نقطة مئوية على أساس سنوي ليصل إلى 13.6 في المئة، بالإضافة إلى انخفاض معدل البطالة بين الذكور بنسبة 0.1 نقطة مئوية على أساس سنوي ليصل إلى 4.7 في المئة (الرسم البياني رقم 12).

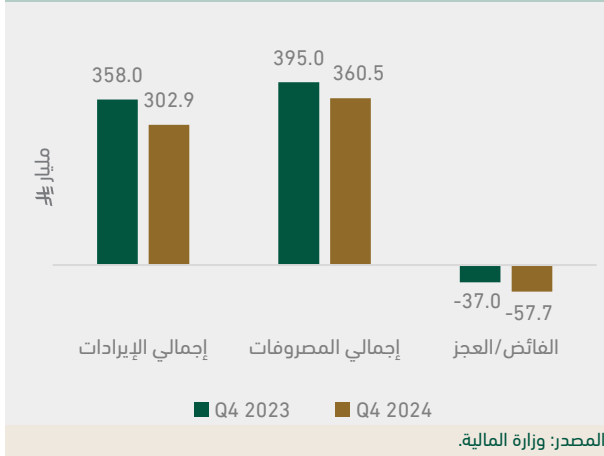
2-2 القطاع العام

المالية العامة

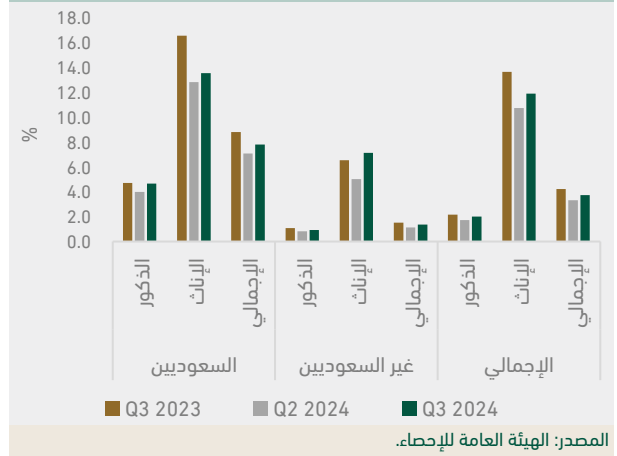
سجل إجمالي الإيرادات الفعلية للميزانية خلال الربع الرابع من عام 2024م انخفاضًا سنويًا مقداره 15.4 في المئة ليبلغ 302.9 مليار ريال، حيث بلغت الإيرادات النفطية 170.8 مليار ريال، مشكّلةً ما نسبته 56.4 في المئة من إجمالي الإيرادات. ومن جانب آخر، بلغت الإيرادات غير النفطية 132.0 مليار ريال، إذ شكّلت الضرائب على السلع والخدمات النصيب الأكبر من الإيرادات غير النفطية بما نسبته 56.7 في المئة.

وانخفض إجمالي المصروفات الفعلية للميزانية خلال الربع الرابع من عام 2024م بنسبة 8.7 في المئة على أساس سنوي ليبلغ 360.5 مليار ريال، إذ بلغت النفقات الجارية 317.5 مليار ريال، ممثلةً ما نسبته 88.1 في المئة من إجمالي المصروفات، وشكّلت تعويضات العاملين النصيب الأكبر بنسبة 46.1 في المئة من إجمالي النفقات الجارية. وفي المقابل، بلغت النفقات الرأسمالية 43.1 مليار ريال، مشكّلةً ما نسبته 11.9 في المئة من إجمالي المصروفات. وبناءً على ما سبق، سجلت الميزانية خلال الربع الرابع من عام 2024م عجزًا مقداره 57.7 مليار ريال (الرسم البياني رقم 13).

الرسم البياني رقم 13: إجمالي الإيرادات والمصروفات



الرسم البياني رقم 12: معدلات البطالة



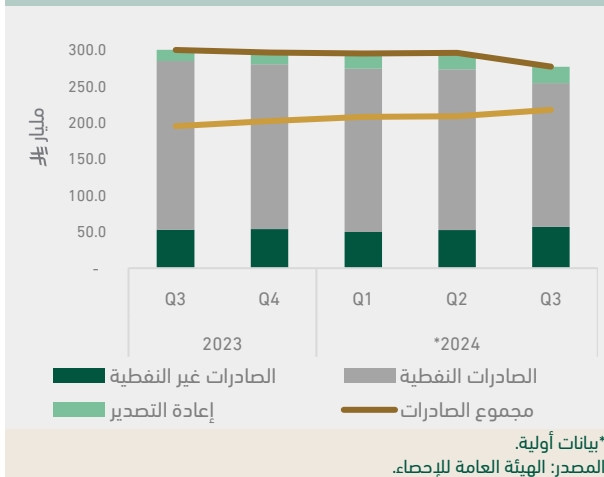
الدين العام

سجل رصيد الدين العام خلال الربع الرابع من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا مقداره 15.8 في المئة ليبلغ 1,215.9 مليار ريال، حيث بلغ الدين الداخلي 738.3 مليار ريال (يمثل 60.7 في المئة من إجمالي الدين العام) بارتفاع نسبته 14.6 في المئة على أساس سنوي. من جانب آخر، بلغ الدين الخارجي 477.7 مليار ريال (يمثل 39.3 في المئة من إجمالي الدين العام) بارتفاع نسبته 17.7 في المئة على أساس سنوي (الرسم البياني رقم 14).

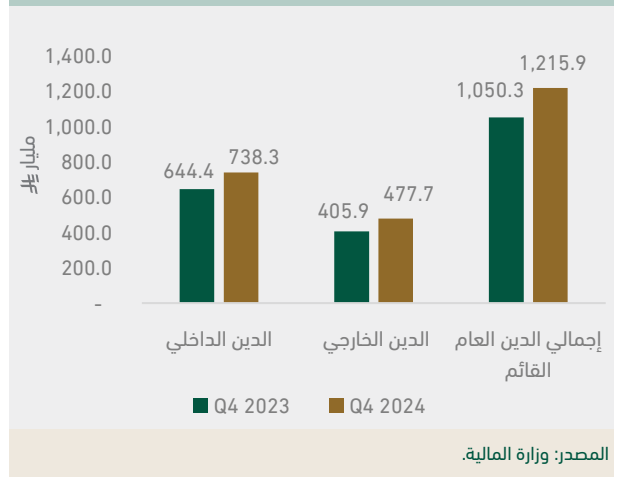
3-2 القطاع الخارجي التجارة الخارجية

سجلت قيمة الصادرات في الربع الثالث من عام 2024م انخفاضًا سنويًا بنسبة 7.7 في المئة لتبلغ نحو 276.5 مليار ريال، وكان ذلك نتيجةً لانخفاض قيمة الصادرات النفطية بنحو 14.9 في المئة لتبلغ 197.0 مليار ريال، وارتفعت الصادرات غير النفطية بنحو 7.6 في المئة (لا تشمل إعادة التصدير) لتبلغ 56.8 مليار ريال. واستحوذت الصادرات النفطية على ما نسبته 71.3 في المئة من إجمالي الصادرات، في حين شكلت الصادرات غير النفطية (لا تشمل إعادة التصدير) ما نسبته 20.5 في المئة من إجمالي الصادرات. من جانب آخر، سجلت قيمة الواردات في الربع الثالث من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 11.4 في المئة لتبلغ نحو 217.3 مليار ريال. وكذلك، ارتفعت قيمة إعادة التصدير بنسبة 48.4 في المئة على أساس سنوي لتبلغ 22.7 مليار ريال (الرسم البياني رقم 15).

الرسم البياني رقم 15: التجارة الخارجية



الرسم البياني رقم 14: إجمالي الدين العام القائم



ميزان المدفوعات

الحساب الجاري

تشير البيانات التقديرية إلى تحقيق عجز في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثالث من عام 2024 م مقداره 33.0 مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره 18.6 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2023 م؛ ويعود ذلك إلى تسجيل انخفاض في فائض ميزان السلع والخدمات ليبلغ 13.0 مليار ريال مقارنةً بفائض قدره 55.9 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2023 م، حيث انخفض فائض ميزان السلع ليبلغ 73.0 مليار ريال مقارنةً بحوالي 118.6 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2023 م، ويُعزى الانخفاض إلى تراجع قيمة الصادرات السلعية بنسبة 7.5 في المئة لتبلغ 277.3 مليار ريال مقارنةً بحوالي 299.8 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2023 م، وارتفع الواردات السلعية (فوب) بنسبة 12.7 في المئة لتبلغ 204.3 مليار ريال مقارنةً بنحو 181.2 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2023 م. كذلك، انخفض فائض ميزان الدخل الأولي ليبلغ 4.3 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2024 م مقارنةً بفائض بلغ 6.7 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، كما ارتفع عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة 14.0 في المئة ليصل إلى 50.2 مليار ريال مقابل 44.0 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

في المقابل، انخفض عجز حساب الخدمات في الربع الثالث من عام 2024 م ليصل إلى 60.0 مليار ريال مقارنةً بنحو 62.7 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الثالث من عام 2024 م تدفقًا للخارج بقيمة 3.4 مليار ريال مقابل تدفق للخارج بلغ نحو 6.4 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

الحساب المالي

سجل صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الثالث من عام 2024 م تدفقًا للخارج بقيمة 1.8 مليار ريال، وذلك بسبب ارتفاع قيمة صافي حيازة الأصول المالية بمبلغ 17.8 مليار ريال مقابل ارتفاع أقل في قيمة صافي تحمل الخصوم بنحو 16.0 مليار ريال. كما حقق صافي استثمارات الحافظة تدفقًا للخارج بمبلغ 43.7 مليار ريال مقارنةً بتحقيق صافي تدفق للخارج بلغ 10.8 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. كما حقق صافي الاستثمارات الأخرى تدفقًا للداخل بلغ 66.3 مليار ريال مقارنةً بتحقيق صافي تدفقًا للخارج بلغ نحو 1.6 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافي الأصول الاحتياطية انخفاضاً بمبلغ 40.5 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2024 م مقابل انخفاض بمبلغ 13.9 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث انخفضت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ 42.4 مليار ريال (الناتج من انخفاض بند العملة والودائع بمبلغ 49.4 مليار ريال فيما ارتفع بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ 7.0 مليار ريال) مقابل انخفاض بمبلغ 11.7 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

4-2 القطاع النقدي والمصرفي

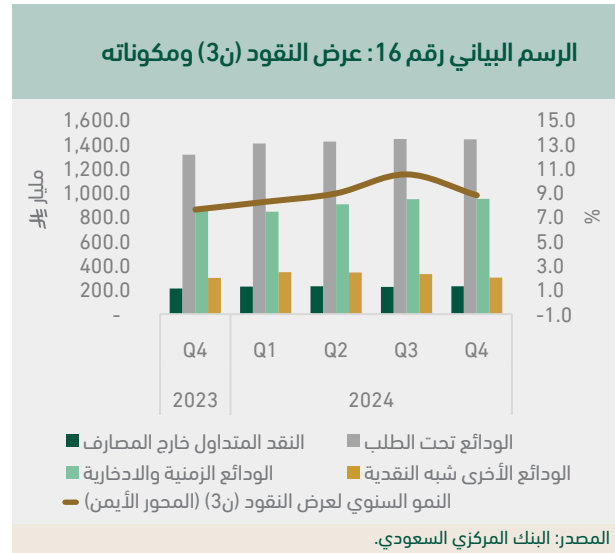
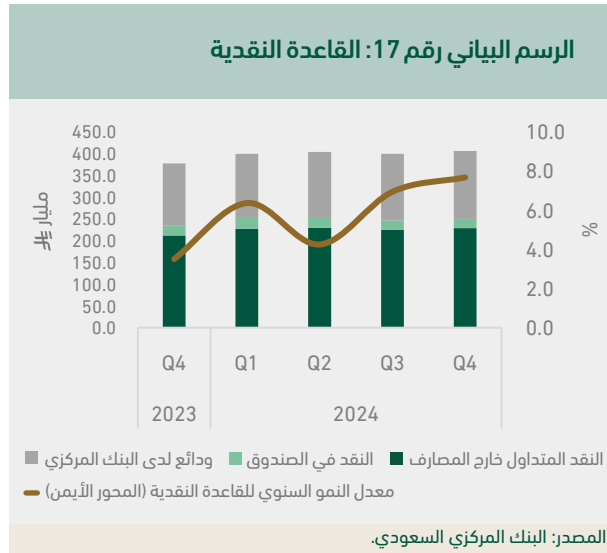
عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الرابع من عام 2024 م ارتفاعاً سنوياً بنحو 8.8 في المئة وانخفاضاً ربعياً قدره 0.8 في المئة على التوالي ليبلغ 2,921.5 مليار ريال.

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن3) خلال الربع الرابع من عام 2024 م، يُلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن1) على أساس سنوي وربعي بنسبة بلغت 9.5 في المئة و 0.1 في المئة على التوالي ليبلغ نحو 1,669.7 مليار ريال، مشكلاً ما نسبته 57.2 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3). أما عرض النقود (ن2)، فقد سجل ارتفاعاً سنوياً وربعياً بنسبة بلغت 9.7 في المئة و 0.2 في المئة على التوالي ليبلغ 2,619.4 مليار ريال، مشكلاً ما نسبته 89.7 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3) (الرسم البياني رقم 16).

القاعدة النقدية

ارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الرابع من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنحو 7.7 في المئة و1.7 في المئة على التوالي لتبلغ 405.8 مليار ريال. وبتحليل مكونات القاعدة النقدية خلال الربع الرابع من عام 2024م، يُلاحظ أن الودائع لدى البنك المركزي حققت ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنحو 9.3 في المئة و1.7 في المئة على التوالي لتبلغ 155.4 مليار ريال. كذلك، حقق النقد المتداول خارج المصارف ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنحو 8.1 في المئة و1.9 في المئة ليبلغ حوالي 229.1 مليار ريال. أما النقد في الصندوق، فقد سجل انخفاضًا سنويًا وربعيًا بنحو 6.7 في المئة و1.3 في المئة على التوالي ليبلغ 21.3 مليار ريال (الرسم البياني رقم 17).



الودائع المصرفية

ارتفع إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الرابع من عام 2024م بمعدل سنوي قدره 8.9 في المئة، في حين انخفض بنسبة 1.0 في المئة على أساس ربعي ليبلغ نحو 2,692.4 مليار ريال.

وبتحليل مكونات الودائع المصرفية خلال الربع الرابع من عام 2024م، يُلاحظ أن الودائع الزمنية والادخارية حققت ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنحو 9.9 في المئة و0.3 في المئة على التوالي لتبلغ 949.7 مليار ريال. وحققت الودائع تحت الطلب ارتفاعًا سنويًا بنحو 9.8 في المئة، في حين سجلت انخفاضًا ربعيًا قدره 0.1 في المئة لتبلغ 1,440.6 مليار ريال. في المقابل، حققت الودائع الأخرى شبه النقدية ارتفاعًا سنويًا بنحو 1.7 في المئة، في حين سجلت انخفاضًا ربعيًا بنحو 8.3 في المئة لتبلغ 302.0 مليار ريال (الرسم البياني رقم 18).

الائتمان المصرفي

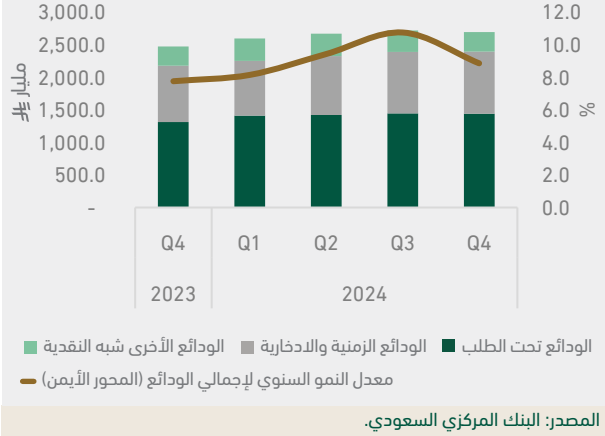
سجل الائتمان المصرفي المقدم للقطاعين الخاص والعام خلال الربع الرابع من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا وربعيًا نسبته 14.4 في المئة و3.6 في المئة على التوالي ليبلغ 2,955.6 مليار ريال.

وارتفع الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص على أساس سنوي وربعي بنحو 12.9 في المئة و2.7 في المئة على التوالي ليبلغ 2,752.5 مليار ريال. كذلك، ارتفع الائتمان المصرفي المقدم للقطاع العام على أساس سنوي بنحو 38.4 في المئة، وارتفع بنحو 17.1 في المئة على أساس ربعي ليبلغ 203.1 مليار ريال (الرسم البياني رقم 19).

الرسم البياني رقم 19: الائتمان المصرفي حسب القطاع



الرسم البياني رقم 18: الودائع المصرفية حسب النوع



القروض العقارية والاستهلاكية

سجلت القروض العقارية في نهاية الربع الرابع من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنحو 15.1 في المئة و4.3 في المئة على التوالي لتبلغ 883.3 مليار ريال، وبذلك شكّلت ما نسبته 29.9 في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي. وفي المقابل، ارتفع إجمالي القروض الاستهلاكية في الربع الرابع من عام 2024م على أساس سنوي وربعي بنسبة 6.6 في المئة و1.9 في المئة على التوالي لتبلغ نحو 471.0 مليار ريال، وبذلك شكّلت ما نسبته 15.9 في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي. بالإضافة إلى ذلك، سجلت قروض البطاقات الائتمانية خلال الربع الرابع من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنسبة 15.9 في المئة و3.6 في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 20).

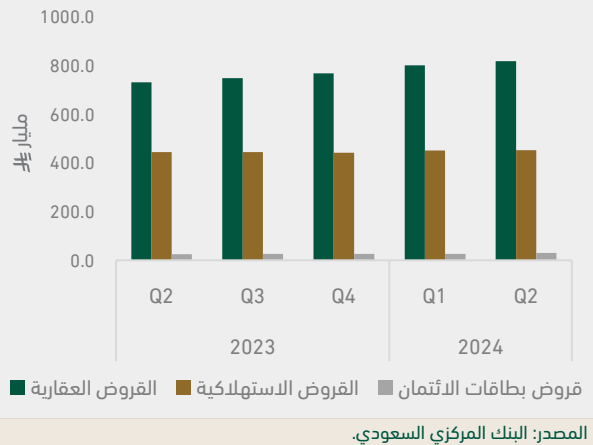
5-2 القطاع المالي
السوق المالية

حقق مؤشر السوق الرئيسة (تاسي) بنهاية الربع الرابع من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 0.6 في المئة وانخفاضًا ربعيًا بنسبة 1.6 في المئة ليبلغ 12,036.5 نقطة. في المقابل، سجل عدد الأسهم المتداولة ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنسبة 177.1 في المئة و79.7 في المئة ليبلغ حوالي 40.0 مليار سهم. إلى جانب ذلك، سجلت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة ارتفاعًا سنويًا بنسبة 9.6 في المئة لتبلغ حوالي 393.2 مليار ريال، وسجلت انخفاضًا ربعيًا بنسبة 11.8 في المئة (الرسم البياني رقم 21).

الرسم البياني رقم 21: مؤشر السوق الرئيسة (تاسي)



الرسم البياني رقم 20: القروض العقارية والاستهلاكية



في المقابل، سجل مؤشر سوق الصكوك والسندات انخفاضًا سنويًا وربعيًا بالقيمة المتداولة بنسبة 29.6 في المئة في المئة 64.5 في المئة على التوالي، إذ بلغ إجمالي قيمة التداولات 3.3 مليار ريال وأغلق المؤشر عند مستوى 902.1 نقطة في نهاية الربع الرابع من عام 2024م.

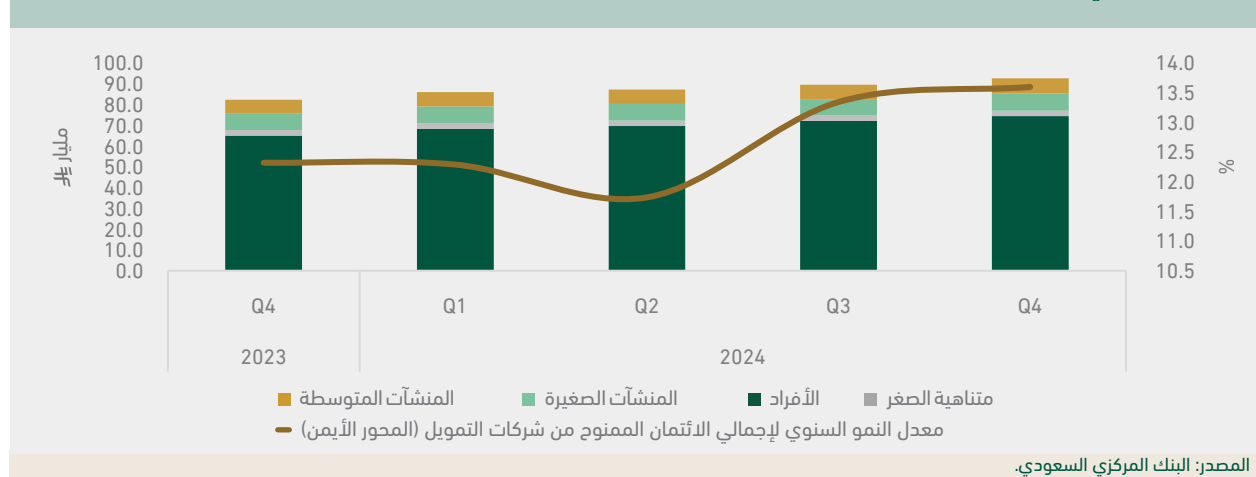
شركات التمويل

سجل إجمالي الائتمان المقدم من شركات التمويل في الربع الرابع من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنسبة 13.6 في المئة و3.5 في المئة ليصل إلى 96.3 مليار ريال، حيث حقق التمويل الممنوح للأفراد (يمثل 77.3 في المئة من إجمالي الائتمان الممنوح من شركات التمويل) أعلى ارتفاع سنوي بنسبة 14.4 في المئة، وكذلك ارتفع على أساس ربعي بنسبة 3.1 في المئة (الرسم البياني رقم 22).

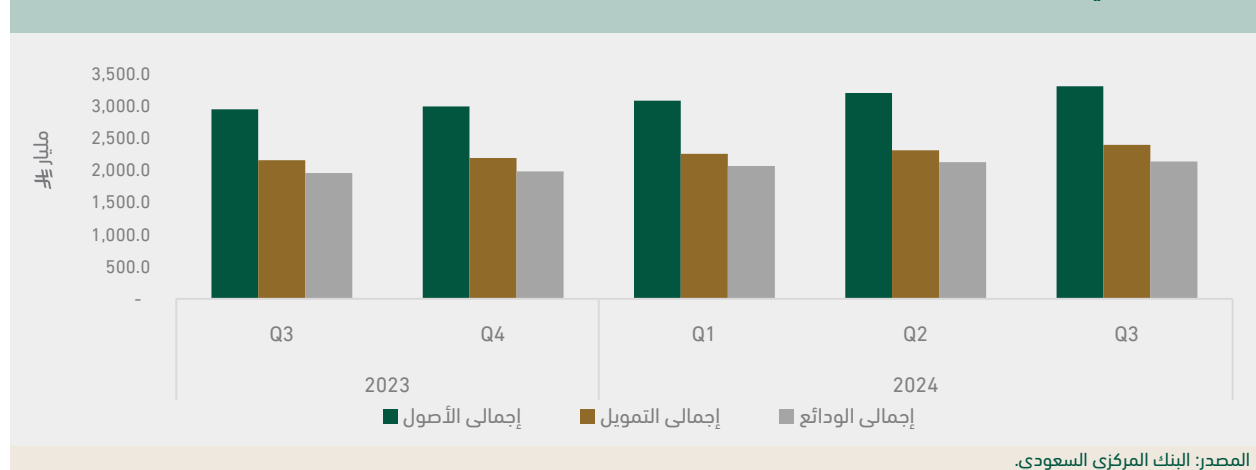
المالية الإسلامية

سجل التمويل المصرفي المتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة والمقدم من المصارف والنوافذ الإسلامية نموًا سنويًا بنسبة 11.3 في المئة، ليلعب نحو 2,387.7 مليار ريال خلال الربع الثالث من عام 2024م. كذلك، سجل إجمالي الأصول نموًا سنويًا بنسبة 12.3 في المئة وسجل إجمالي الودائع نموًا بنسبة 9.4 في المئة خلال الربع الثالث من عام 2024م (الرسم البياني رقم 23).

الرسم البياني رقم 22: الائتمان المقدم من شركات التمويل حسب القطاعات



الرسم البياني رقم 23: قطاع المالية الإسلامية



التقنية المصرفية

نظام سريع

ارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الرابع من عام 2024م على أساس سنوي بنسبة 3.4 في المئة لتبلغ 14,660.8 مليار ريال، وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو 4,147.8 مليار ريال، بارتفاع نسبته 19.7 في المئة على أساس سنوي. وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة 2,169.4 مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي 1,978.3 مليار ريال. كذلك، بلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف 9,678.6 مليار ريال بانخفاض نسبته 6.9 في المئة على أساس سنوي.

مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الرابع من عام 2024م ما يقارب 372.0 مليون عملية، بإجمالي سحبات نقدية قدره 137.4 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع نحو 2,760.3 مليون عملية، بإجمالي مبيعات قدره 171.3 مليار ريال. وعلاوة على ذلك، بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي قرابة 15.1 ألف جهاز، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو 50.2 مليون بطاقة، وبلغ عدد أجهزة نقاط البيع حوالي 2.0 مليون جهاز.

المقاصة

بالنسبة إلى إحصاءات المقاصة للربع الرابع من عام 2024م، بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) نحو 266.6 ألف شيك، بقيمة إجمالية بلغت 102.6 مليار ريال، إذ بلغ عدد شيكات الأفراد والشركات نحو 198.7 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 34.4 مليار ريال، في حين بلغ عدد الشيكات بين المصارف نحو 67.9 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 68.3 مليار ريال.

6-2 أبرز التطورات في قطاع التقنية المالية للربع الرابع 2024م

رضخ البنك المركزي السعودي خلال الربع الرابع من عام 2024م لسبب شركات تعمل في عدة مجالات مثل التمويل الاستهلاكي المصغر، والوساطة الرقمية لشركات التمويل، وشراء وبيع العملات الأجنبية، والمحافظ الإلكترونية، والتمويل الجماعي بالدين. بالإضافة إلى ذلك، أصدر البنك المركزي السعودي خلال الربع الرابع من عام 2024م «مبادئ الالتزام» و«مبادئ المراجعة الداخلية» لشركات التمويل وشركات إعادة التمويل العقاري. كما أطلق خدمة جديدة تتعلق بالدفع الإلكتروني، وأعلن عن بدء مزاولة الأعمال المصرفية لبنك رقمي في المملكة.

